من الطبيب كفر لانه اتخذ شريكا مع الله تعالى في الشفاء والكتب سبب والرزق من الله وروية الرزق من الكتب كفر وليس الثياب سبب لدفع الحر والبرد ودافع الحر والبرد هو الله تعالى وروية دفع الحر والبرد من الثياب كفر اقول لما تقدم ان التداوي من الله عند اهل السنة فنقول المرض منها والتداوي مباح لقوله عليه السلام تداووا فان الله ما انزل داء الا انزل له دواء حتى لو ترك التداوي من استغلق بطنه فلم يجد دواء حقيقة مات لم يأثم والتداوي لا ينافي التوكل المامور به عند اهل السنة فيتوكل بعد اتخاذ الاسباب معتمدا عليه تعالى لا على الاسباب فاذا تقرر هذا فنقول الدواء سبب الشفاء والشفاء من الله تعالى قال الله تعالى حكاية عن نبيه عليه السلام واذا مرضت فهو يشفين اي لا غيره فاذا كان الشفاء من غيره فقد كفر لانه اتخذ مع الله شريكا وهو لا يشركه في حكم احد اوكذلك الكتب والكتب سبب الرزق والرزق حاصل للعبد بتقدير الله تعالى وخلقه فالاعتقاد ان الرزق من الكتب لانه من الله كفر وكذلك لبس الثياب لدفع الحر والبرد دافعهما الله والاعتقاد دافعهما من الثياب لانه من الله تعالى كفر وقالت المعتزلة الشفاء والرزق ودفع الحر والبرد مسببات عن شرب الدواء والكتب ولبس الثياب وهذه الاسباب تخلق العباد عندهم فكذا مسبباتها فلا يكفر باعتقاد حصول هذه من الاسباب عندهم وعندنا حصول هذه الاسباب تخلق الله تعالى وسيأتي بيان بطلان خلق العباد افعال الحيوانات اختيارية في فصل عقيب هذا ان شاء الله تعالى قال فصل قالت المعتزلة افعال العباد كلها مخلوقة العباد والعبد هو الذي يخلق فعل افعال نفسه خيرا كانت او شرا لانه عندهم العبد مستطيع باستطاعة نفسه قبل الفعل فلا يحتاج الى الاستطاعة والقوة من الله تعالى واذا كان العبد مستطيعا باستطاعة نفسه قبل الفعل فافعاله مخلوقة من جهته اقول بنى الامر مسئلة خلق الافعال على مسئلة الاستطاعة فههنا الكلام في مقامين المقام الاول ان افعال العباد خالقها الله او العباد والثاني الاستطاعة الحقيقية المعبر عنها بالقوة والقدرة عند المتكلمين

هل تسبق الفعل او تقارنه اما المقام الاول فنقول قالت المعتزلة افعال العباد الاختيارية خيرا كانت او شرا خلقها العباد مستدلين بوجوه من النقل والنقل الاول ان العبد مستطيع بقدرة نفسه على الفعل وكل ما كان كذلك لا يحتاج الى قدرة غيره وهو الله تعالى في ايجاد فعله ينتج ان العبد لا يحتاج الى قدرة الله في ايجاد فعله فيكون الفعل مخلوقا من العبد اما بيان الملازمة فظاهر واما بيان ثبوت التالي فلان من ضرورة كون الفعل مقدورا له ان لا يكون مقدورا لغيره ما لا يلزم دخول مقدور واحد تحت قدرتين وهو محال اما بيان كونه محالا فلانا لو فرضنا مقدورا واحدا بين قادرين وحصل الداعي الى الفعل في احدهما ووجد الصادف عنده وجب الاخر لزم ان يوجد ذلك الفعل تحت قدرة الاول وان لا يوجد تحت قدرة الثاني فلزم اجتماع النقيضين وهو محال قلنا لا نسلم انه يلزم اجتماع قدرتين على مقدور واحد من جهة واحدة بل من جهتين احديهما من حيث الاختراع والاخرى من حيث الاكتساب وهو غير ممتنع ولا كذلك فيما فرضتم فانه من جهة واحدة والثاني انه لو لم تكن قدرة العباد ثابتة على الافعال تحقيقا منهم لما امرهم الله بها لما فيه من تكليف العاجز لكن الله تعالى امر بها بقوله وافعلوا الخير اقيموا الصلاة والثالث لو كان الله خالقا لافعاله لكان آمرا وناهيا لذاته ولصار هو المامور والمنهي والمثاب والمعاقب قلنا انما يلزم ذلك لو لم يكن العبد دخل في فعله وليس كذلك بل للعبد كسب واختيار في فعله فيتعلق الثواب والعقاب والوعد والوعيد والامر والنهي ولئن سلمنا ان لقدرة العبد تاثيرا في افعاله لكن ما استمد قدرته من فيض قدرة الله تعالى مطلقا والرابع النقلي كقوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وجه الاستدلال ان فعل التفضيل اذا اضيف يقتضي مشاركة الموصوف لما اضيف اليه في اصل المبنى كما تقول لنا فلان احسن الكاتبين وزيد احسن القوم وكقوله تعالى لمن شاء منكم ان يستقيم وما تشاءون الا ان يشاء الله وكقوله تعالى اعملوا ما شئتم قلنا المراد من الخالقين المقدرون كقوله تعالى واذ تخلق من الطين كهيئة الطير اي تقدر والحق عليهم اسم الخالقين تغليبا كما في الامرين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)